العدد (2039) السنة الثامنة - الخميس (10) شباط 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الانتفاضة تتبع أسلوب ضغط جديد

"التحرير" يفيض بالمتظاهرين.. والحشود تطور احتجاجاتها وتقرر محاصرة عدد من وزارات الدولة ومؤسساتها

المحتجون بدأوا بمحاصرة الوزارات ومؤسسات الدولة... أ.ف.ب

القاهرة / متابعة إخبارية

عاشت الانتفاضة المصرية التي دخلت يومها السادس عشر أمس يوما دمويا جديدا بمقتل ثلاثة متظاهرين في مدينة الخارجة وإصابة أكثر من ١٠٠ متظاهر ، فيما طورت الحشود الغاضبة في ميدان التحرير من احتجاجاتها وقامت بمحاصرة عدد من الأبنية الحكومية بهدف منع موظفيها من العمل وزيادة الضغط باتجاه تنحي الرئيس مبارك عن الرئاسة وهو المطلب الرئيس للانتفاضة .

ففي تطور خطير في مجريات الانتفاضة قتل ثلاثة متظاهرين وأصيب نحو مئة آخرين في مدينة الخارجة بمحافظة الوادي الجديد (جنوب مصر) اثر اشتباكات مع الشرطة التي استخدمت الرصاص الحي في مواجهة المحتجين، بحسب مصدر امني.

وأفاد المصدر ان تظاهرات بدأت مساء الاثنين الماضي في مدينة الخارجة واستمرت امس الاول الثلاثاء غير ان احد ضباط الشرطة سب المتظاهرين فوقعت اشتباكات استخدم خلالها رجال الأمن الرصاص مما أدى إلى إصابة قرابة ١٠٠ شخص.

واضاف المصدر ان ثلاثة متظاهرين توفوا صباح امس الاربعاء متأثرين بجراحهم ما أثار غضب الأهالي الذين اشعلوا النيران في عدة مبان حكومية من بينها مقر المرور ومركز الشرطة ومقر الدفاع المدني والمبنى السكني لأمناء الشرطة اضافة الى مقر الحزب الوطني الحاكم.

و حاصر المتظاهرون المصريون امس الاربعاء مقر البرلمان ومقر مجلس الوزراء ، فيما تمكن مئات من المتظاهرين من سد مدخل مبنى مجلس الشعب المصري في وسط القاهرة في إطار حملتهم المطالبة برحيل مبارك الذي يحكم البلاد منذ نحو ٣٠ عاما.

ولم تقع اعمال عنف بين قوات الامن والمتظاهرين الذين اكتفوا بالاعتصام امام مدخل المبنى مثل زملائهم المرابطين في ميدان التحرير القريب الذي اصبح معقلا للانتفاضة الشعبية التي تشهدها مصر .

واعلن رسميا ان اجتماع مجلس الوزراء نقل من مقر الحكومة في شارع القصر العيني الى مقر وزارة الطيران المدني في مدينة نصر.

وفي ميدان التحرير الذي تحول الى منطقة خيام محصنة، يؤكد الاف المتظاهرين المرابطين بشكل دائم فيه انهم لن يتراجعوا قبل ان يرحل الرئيس مبارك وهو واحد من مطالبهم الرئيسة.

وصباح الاربعاء صاح احد الناشطين موجها حديثه للمتظاهرين الذين ينامون في الميدان رغم الليالي الباردة والارهاق "لا تتعبوا .. لا تتعبوا، فالحرية لم تتحقق بعد".

وقتل ثلاثة متظاهرين واصيب ما يقرب من ١٠٠ اخرين في مدينة الخارجة بمحافظة الوادي الجديد (جنوب مصر) اثر اشتباكات مع الشرطة التي استخدمت الرصاص الحي في مواجهة المحتجين، بحسب مصدر امني.

وأفاد المصدر ان تظاهرات بدأت مساء الاثنين الماضي في مدينة الخارجة واستمرت امس الاول الثلاثاء غير ان احد ضباط الشرطة سب المتظاهرين فوقعت اشتباكات استخدم خلالها رجال الامن الرصاص ما ادى الى اصابة قرابة ١٠٠ شخص.

واضاف المصدر ان ثلاثة متظاهرين توفوا صباح الاربعاء متأثرين بجراحهم ما أثار غضب الأهالي الذين اشعلوا النيران في عدة مبان حكومية من بينها مقر المرور ومركز الشرطة ومقر الدفاع المدني والمبنى السكني لأمناء الشرطة اضافة الى مقر الحزب الوطني الحاكم.

واستمرت التظاهرات الفئوية التي بدأت الثلاثاء في القاهرة ومدن أخرى للمطالبة بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل.

وفي مطار القاهرة تظاهر العشرات من موظفي شركة الميناء للمطالبة بتحسين أوضاعهم غداة تظاهرة أخرى نظمها العشرات من رجال الأمن بشركة مصر للطيران احتجاجا على سياسة رئيس قطاع الامن في الشركة.

وفي مدينة نصر (شرق القاهرة)، تظاهر أمس الاربعاء موظفو الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء للمطالبة ايضا بتحسين شروط العمل.

وفي السويس، بدأ ثلاثة الاف من العاملين في ٣ شركات تابعة لهيئة قناة السويس إضرابا عن العمل امس الاول . لكن هذه الشركات ليس لها صلة بادارة العمل في المجرى الملاحي.

واكد نائب الرئيس عمر سليمان للصحافيين ان الرئيس "باق في مصر وسيدير خارطة الطريق" للخروج من الازمة وتحقيق "انتقال حقيقي للسلطة".

وقال سليمان في لقاء مع رؤساء تحرير الصحف المصرية الثلاثاء ان "الحوار والتفاهم هو الطريقة الاولى لتحقيق الاستقرار في مصر والخروج من الازمة الحالية" مؤكدا ان "البديل الثاني للتعامل مع هذه الازمة هو حدوث انقلاب".

واضاف "نحن نريد ان نتجنب الوصول الى هذا الانقلاب ... حفاظا على مصر وعلى ما تحقق من مكتسبات وانجازات".

ومن جهة اخرى تقرر منع الفلسطينيين من دخول مصر، بحسب مسؤول في الجوازات المصرية طلب عدم ذكر اسمه، واكد المسؤول ان "١٢ فلسطينيا تم ترحيلهم الى الجهات التي قدموا منها تنفيذا لهذه التعليمات".

وقال مصدر في السفارة الفلسطينية في القاهرة طلب عدم ذكر اسمه انه غير مسموح للفلسطينيين بدخول مصر في الوقت الراهن "باستثناء من يحمل تأشيرة اقامة في مصر او الفلسطينيات المتزوجات من مصريين او ممن يحملون جوازات سفر دبلوماسية" واضاف ان "هذا الاجراء مؤقت".

وفي شمال سيناء، افادت مصادر امنية ان تحقيقات بدأت مع فلسطينيين يقيمون في مدن العريش ورفح والشيخ زويد للاشتباه في تورطهم في تفجير خط انابيب الغاز الذي يستخدم لتصدير الغاز الى الاردن واسرائيل مطلع الاسبوع الجاري.

وفي القاهرة فتحت المزيد من المطاعم والمتاجر ابوابها رغم استمرار حظر التجول المفروض على العاصمة والاسكندرية والسويس ، وحتى الان اوقعت الصدامات بين قوات الامن والمتظاهرين نحو ٣٠٠ قتيل والاف الجرحى وفقا للامم المتحدة ومنظمة هيومن رايتس ووتش.

وهتف أساتذة الجامعات: «الشعب خلاص أسقط النظام»، كما هتفوا ضد هاني هلال، وزير التعليم العالي، داعين إلى مظاهرة حاشدة أمام جامعة القاهرة غدا الجمعة بالتوازي مع مظاهرة التحرير في حال عدم استجابة النظام لمطالب الرحيل، كما انضم المهندس عصام شرف، وزير النقل الأسبق، للمتظاهرين إلى جانب عدد من الفنانين والإعلاميين.

من جانبه، قال الدكتور إبراهيم درويش، أستاذ القانون الدستوري، عضو اللجنة، لـ«المصري اليوم» إن الاجتماعات بدأت أمس الأربعاء في محكمة النقض، مشيرا إلى أنه سيقترح تعديل نحو ١٠ مواد أو أكثر، منها المادتان ٨٢ و١٨٩، اللتان ستختصان بمنح صلاحيات وسلطات أكبر لنائب رئيس الجمهورية.

وعلى صعيد المواقف السياسية، قالت جماعة الإخوان المسلمين إنها لن تشارك في أي حكومة انتقالية أو مستديمة، وقال محمد سعد الكتاتني، عضو مكتب الإرشاد، إن «الجماعة لن يكون لها مرشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة».

ودولياً، أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية فيليب كراولي أن «قرار الرئيس حسني مبارك بالرحيل أو الاستقالة من منصبه يرجع له وللشعب المصري، ولا تدخل للإدارة الأمريكية في ذلك»، فيما صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية بأنه لا يمكن إملاء أي تعليمات على المصريين من الخارج، و«يجب عليهم إجراء عملية حوار بأنفسهم من أجل التشاور وأخذ القرار لمستقبلهم».

من جهة أخرى، اجتمع الفريق أحمد شفيق، رئيس الوزراء، مع السفيرة الأمريكية مارجريت سكوبي بمقر المجلس بشارع قصر العيني عصر أمس الاول ، وسط مظاهرات حاشدة. وأكدت مصادر أن الاجتماع تطرق إلى كيفية انتقال السلطة في مصر، وما تم من خطوات في الحوار المجتمعي مع قوى المعارضة، إضافة إلى نقل السفيرة الأمريكية وجهة نظر واشنطن تجاه ما تقوم به الحكومة المصرية من خطوات إصلاحية.

إطلاق اسم معركة "الجحش" على أحداث الأربعاء الدامية

في مشهد مهيب أقام "ثوار التحرير" ، معرضاً لملابس الشهداء الملطخة بالدماء أمام إحدى العيادات الطبية بميدان التحرير، وعلقوا عدداً كبيراً من صور الشهداء الذين سقطوا خلال الأيام الماضية على أعمدة النور.

وأقام المعتصمون في الميدان صوراً كبيرة دونوا عليها بعض المعلومات الشخصية لكل شهيد، المؤهل وسنه وكيفية استشهاده، وسارع عدد من المواطنين بكتابة كلمات على تلك الصور تؤكد ضرورة عدم إضاعة دمائهم هدرا، ومواصلة الاعتصام في الميدان.

أحد ملابس الشهداء قميص ملطخ بالدماء وبداخله علبة بسكويت وكتب منظمو المعرض على ورقة بيضاء «سيكمل غذاءه في الجنة»، وأخذ عدد من الأطباء يشرح للقادمين الجدد إلى الميدان كيفية استشهادهم بالرصاص أو في «معركة الجحش» وهو الاسم الذي أطلقوه على أحداث الأربعاء الدامي.

وفى منتصف الميدان علق المعتصمون «الغنائم» التي حصلوا عليها من تلك المعركة ومنها سرج خيل أو كرابيج، مع لافتة «غنائم موقعة الجحش ١٠ أحصنة و٢ جمل و٧٥ شخصا معظمهم رجال أمن تم تسليمهم جميعا للقوات المسلحة».

وفي قلب الميدان وقفت طالبتان تحملان لافتة «رحيل نظام الحكم لم يعد لأسباب سياسية فقط، بل أصبح من أجل الثانوية العامة أيضاً»، وأخرى «ارحل عايزين نذاكر.. ورانا ثانوية عامة».

وارتدى أحد المتظاهرين ملابس حكم مباراة كرة قدم، وحمل لافتة مكتوباً عليها «out»، ويطلق أصوات «صافرة» مطالبا بخروج الرئيس.

وارتفع عدد الأسر المشاركة في «مليونية» أمس الاول الثلاثاء، حيث اصطحب المواطنون أطفالهم الصغار، وخرجت النساء هذه المرة بمطلب وحيد هو مغادرة الرئيس السلطة، لتوفير «حياة كريمة وتعليم جيد لأولادهم».

زوجة تبحث عن عمل لزوجها، وآخرون لهم مطالب مختلفة، منهم عم شعبان عامل الرخام الذي طلب من «المصري اليوم» أن تبعث برسالة لمبارك تطالبه بالرحيل قبل نهاية الأسبوع، لأنه لم يعد معه سوى ٧ جنيهات والبيت فيه ٢٠ جنيهاً، مؤكداً: «لن أغادر الميدان قبل رحيل مبارك».

موظفو قطاع الصحة يبدأون إضرابا مفتوحا ومحاولة انتحار جديدة في الجزائر

الجزائر / متابعة إخبارية

في الوقت الذي ترتفع فيه حدة التوتر في الشارع الجزائري على خلفية الرفض الحكومي لقيام تظاهرات دعت اليها المعارضة السبت المقبل واطلقت عليها "يوم الغضب" بدأ موظفو الصحة العمومية في الجزائر امس الاول الثلاثاء اضرابا مفتوحا عن العمل، تلبية لنداء النقابة الوطنية للعاملين في القطاع الطبي ، فيما تواردت انباء عن محاولة انتحار جديدة نفذها مواطن جزائري أمام وزارة العمل احتجاجا على البطالة .

ويتمثل الاضراب في "التوقف عن العمل من ثلاثين دقيقة إلى ساعة واحدة كل يوم وتنظيم تجمعات في المصالح الاستشفائية والمستشفيات والعيادات العمومية" ، حسبما ذكر امس رئيس النقابة لوناس غاشي.

وقال غاشي ان "الاضراب بدأ فعلا وسيستمر حتى تلبية المطالب المهنية للموظفين واعادة ادماج الممرضين الذين تم توقيفهم عن العمل بسبب نشاطهم النقابي".

وكان وزير الصحة والسكان واصلاح المستشفيات جمال ولد عباس صرح امس لوكالة الانباء الجزائرية أن "كل مطالب الموظفين (في القطاع الطبي) تم اخذها بعين الاعتبار".

لكن رئيس النقابة رد على ذلك بالقول "نريد تعهدات مكتوبة لضمان التزام الوزير بها".

واضاف ان وزير الصحة "تحدث عدة مرات عن قرب صدور القانون الاساسي لكننا لم نر شيئا في الواقع ووعد باعادة دمج النقابيين لكن ذلك لم يحدث".

وينتظر العاملون في القطاع الطبي الذين يقدر عددهم بنحو مئة الف صدور قانون اساسي خاص بهم بعد المصادقة عليه في مديرية الوظيفة العمومية، للاستفادة من زيادة في الرواتب.

من جهة اخرى حاول شاب جزائري يعاني البطالة احراق نفسه صباح الاحد الماضي خلال تظاهرة لعاطلين عن العمل امام وزارة العمل الجزائرية، وفق ما قال شاهد لوكالة فرانس برس.

وقال امين منادي لوكالة فرانس برس ان "شابا عاطلا عن العمل القى بالوقود على جسمه وحاول احراق نفسه لكن المتظاهرين تمكنوا من منعه من ذلك".

ومنادي عضو مؤسس لمجموعة "الجزائر السلمية" على موقع فيسبوك في غمرة الاضطرابات التي شهدتها البلاد في بداية كانون الثاني .

وكان نحو ١٥٠ من العاطلين عن العمل تجمعوا صباح الاحد الماضي امام مقر وزارة العمل لتوجيه سلسلة مطالب، وفق منادي.

ودعت التنسيقية الوطنية للدفاع عن حقوق العاطلين عن العمل الى هذا التحرك الذي يهدف خصوصا الى رفض "ممارسات بعض المؤسسات العامة والخاصة والمتعددة الجنسية التي توظف (اناسا) متجاهلة القانون وبرواتب زهيدة".

واسفرت تحركات احتجاجا على غلاء المعيشة في الجزائر عن خمسة قتلى واكثر من ٨٠٠ جريح في بداية كانون الثاني.

ومنذ ذلك الوقت ، حاول تسعة جزائريين على الاقل احراق انفسهم قضى منهم ثلاثة، على غرار التونسي محمد البوعزيزي الذي احرق نفسه في ١٧ كانون الاول مطلقا شرارة انتفاضة اطاحت بنظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي.

مصر تدخل مناقشات حادة بشأن تعديل الدستور أو إلغائه بالكامل

القاهرة / متابعة إخبارية

ما أن أعلن نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان عن قرار الرئيس المصري حسني مبارك تشكيل لجنة التعديلات الدستورية حتى بدأت حدة الجدل حول المواد التي لابد من تعديلها في الدستور ترتفع بنحو لافت لاسيما بين المتخصصين بهذا الشأن في وقت تتصاعد فيه حدة الانتفاضة وتوتراتها .

فقد اختلف فقهاء دستوريون حول عدد المواد اللازمة للتعديل في الدستور المصري، ومدى إمكانية إلغاء الدستور برمته، وإعداد دستور جديد للبلاد، والمدة التي يستغرقها إعداد ذلك الدستور، ففيما أكد بعضهم أن إعداد الدستور لا يستغرق أكثر من ٦٠ يوماً، رأى آخرون أن المدة مفتوحة لمن يتصدى لتلك المهمة.

وقال الفقيه الدستوري الدكتور إبراهيم درويش: «لدينا جميع دساتير العالم ويمكن الاستفادة منها، فضلاً عن مشروعات دساتير كثيرة، فالإعداد لدستور جديد للبلاد لا يستغرق أكثر من ٦٠ يوماً، موضحاً أنه يتم قبل ذلك إسقاط الدستور الحالي والاستفتاء على الدستور الجديد».وأضاف درويش انه في حالة إعداد دستور جديد للبلاد يتم تكوين لجنة من المستقلين المعروفين بالحياد الكامل تتكون من ٤٠ عضوا، وتكون من المفكرين وقضاة محكمة النقض ومجلس الدولة، وأيضا بعض الفقهاء الدستوريين المعروفين بالكفاءة والخبرة»، موضحا أن المادة ٨٢ من الدستور تعطى الحق للرئيس أو نائبه في تشكيل لجنة لتعديل الدستور، ولكن المادة حرمت نائب الرئيس أيضا من تعديل مواد الدستور أو حل مجلسي الشعب والشورى أو إقالة الحكومة.

وأضاف إن المواد التي تم طرحها للتعديل بعد مظاهرات الغضب التي اجتاحت المدن المصرية غير كافية، وكان من الممكن أن يتم طرح المزيد من المواد للتعديل ، مشيرا إلى أن المواد التي يمكن تعديلها تشمل المادة ٨٢ التي تختص بعدم إمكانية نائب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء تعديل الدستور أو حل مجلسي الشعب والشورى، والمادة ٨٣ الخاصة بتقديم استقالة رئيس الجمهورية أمام مجلس الشعب، و٨٤ الخاصة بتولي رئيس مجلس الشعب مهام الرئاسة حال خلو منصب الرئيس، و١٣٩ الخاصة بصلاحية رئيس الجمهورية في تعيين أو إعفاء نائبه من منصبه ، مؤكدا أنه يجب إجمالاً إعادة النظر في مواد الدستور الخاصة بصلاحيات رئيس الجمهورية.

وأشار الفقيه الدستوري إلى أن أهم التعديلات تتمثل في المادة ٨٨ الخاصة بالإشراف القضائي، قائلا : هذه المادة يجب أن تتم إعادتها لما كانت عليه قبل تعديلات عام ٢٠٠٧، ويجب إعادة الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات سواء البرلمانية أو الرئاسية، إلا أنه يجب أن يتم إجراء الانتخابات على عدة أيام وليس يوماً واحداً، وأن يكون القضاة المشرفون على العملية الانتخابية من القضاء العادي ومجلس الدولة فقط .

وقال المستشار محمود الخضيري، نائب رئيس محكمة النقض، إن المسألة لا تحتاج إلى كل هذه التساؤلات لأن الدستور واضح، منوها بأنه في حالة إعداد دستور جديد يحتاج الأمر إلى تشكيل لجنة من المستقلين والحكماء المعروفين بنزاهتهم وتقوم بإعداد دستور خلال ٦٠ يوما، ويتم بعدها الاستفتاء عليه وعلى أساسه تجرى انتخابات الشعب والشورى والرئاسة.

وأضاف الخضيري: وفى حالة حدوث فراغ منصب رئيس الجمهورية تنتقل السلطة مباشرة إلى رئيس مجلس الشعب، وكذلك في حالة عدم وجوده تنتقل إلى رئيس المحكمة الدستورية العليا وعندها يتم الإعلان عن الانتخابات الرئاسية خلال ٦٠ يوما، وهذا في حالة الشرعية الدستورية، أما الحالة التي نحن عليها الآن وهى حالة الشرعية الثورية فيتم اختيار وزارة مؤقتة تكلف لجنة من الحكماء والدستوريين والقضاة بوضع دستور جديد تتم على أساسه جميع الانتخابات.

واختلف الدكتور أنور رسلان، أستاذ القانون الدستوري، عميد كلية الحقوق جامعة القاهرة السابق، مع رأى درويش والخضيري، وقال: لا توجد فترة محددة يتم فيها إعداد الدستور، فالفترة مفتوحة لمن يعكف على إعداده ، مؤكداً أنه يقف مع أي تعديل يكفل للشعب حريته وممارسته للحياة العامة والسياسية بكل آدمية، قائلا: نحن مع أي تعديل لمواد أخرى تكفل صلاحيات أكبر للشعب وليس للرئيس بما يكرس الديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي .

واتفق الدكتور جابر نصار، أستاذ الفقه الدستوري، مع رسلان، وقال: لا توجد فترة محددة في الدستور لتعديل نفسه ولكن أقصى مدة يمكن أن تستغرق في إعداد دستور جديد هي ٩٠ يوما فقط ، وأضاف: ليس مهمّاً الفترة أو أعضاء اللجنة بقدر هو مهم أن يتم إسقاط هذا الدستور وإعداد غيره، لأن التعديل في هذه الفترة سيقضى على الثورة الشعبية التي قام بها الشاب، وبالتالي يجب إسقاط هذا الدستور ومعه النظام.

ترحيب شمال السودان بانفصال الجنوب سيشطبه من لائحة داعمي الإرهاب

واشنطن – السودان / متابعة إخبارية

بعد ساعات على إعلان نتائج الاستفتاء التي اكدت ان ٩٨،٩٣ بالمئة في جنوب السودان يؤيدون الاستقلال عن الشمال، أعلن الرئيس باراك اوباما ان واشنطن ستعترف بالجنوب "كدولة مستقلة وذات سيادة" في تموز ، فيما قتل امس وزير في حكومة جنوب السودان في ظروف غامضة .

وقال في بيان "باسم الاميركيين، اهنىء سكان جنوب السودان باستفتاء تكلل بالنجاح، اختارت فيه الغالبية الساحقة من الناخبين الاستقلال" ، مضيفا انه "بعد عقود من النزاع، تحولت صور الملايين من الناخبين في جنوب السودان وهم يقررون مصيرهم الى مصدر الهام للعالم وخطوة اخرى على طريق مسيرة افريقيا الطويلة باتجاه الحرية والديمقراطية".

ولم يغفل اوباما النزاع في دارفور، مجددا دعوته الى السلام في الاقليم الواقع في غرب السودان. وقال "يجب وقف الهجمات على المدنيين في دارفور وانهاء النزاع نهائيا".

وتحدثت ادارة اوباما عن امكان شطب السودان من القائمة الاميركية للدول المتهمة بدعم الارهاب والتي تفرض عليها عقوبات وقيود على المساعدات وصادرات التقنيات العالية.

من جهة اخرى قتل وزير التعاونيات والتنمية الريفية في حكومة جنوب السودان جيمي ليمي ميلا امس الاربعاء بالرصاص مع مرافقه، كما اعلن متحدث باسم جيش الجنوب في ما يبدو وكأنه خلاف شخصي.

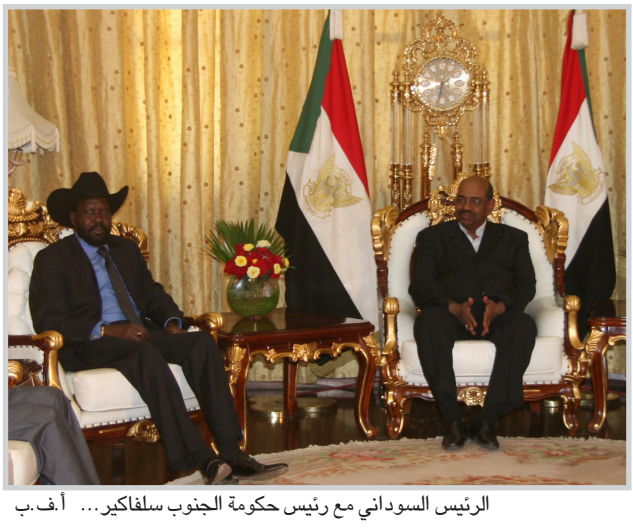
الرئيس السوداني مع رئيس حكومة الجنوب سلفاكير... أ.ف.ب

وقال فيليب اغور لوكالة فرانس برس "لقد حصل اطلاق في مجمع الوزارات وقتل فيه وزير التعاونيات والتنمية الريفية وكذلك مرافقه" ، مضيفا انه "يعتقد ان الرجل المسؤول عن اطلاق النار كان سائق الوزير وقتل نفسه" ، وتابع انه لم يتضح سبب اطلاق النار.

واوضح المتحدث "كلهم من الاثنية نفسها وقد يكون الامر مسألة شخصية".وقالت وزيرة الخارجية الاميركية هيلاري كلينتون في بيان منفصل ان الولايات المتحدة "بصدد البدء بعملية" شطب السودان عن اللائحة.

واضافت ان "شطب السودان من لائحة الدول الراعية للارهاب سيتم عندما يحقق السودان كل المعايير التي ينص عليها القانون الاميركي".

وكان وزير الخارجية السوداني علي كرتي سعى خلال لقاء مع كلينتون الشهر الماضي الى شطب السودان عن اللائحة بعد تعاونه في مسألة الجنوب.وقال الناطق باسم الخارجية الاميركية فيليب كراولي للصحافيين ان "السودان قال بوضوح انه يريد علاقات طبيعية مع الولايات المتحدة".

واكد السناتور جون كيري الذي زار السودان ثلاث مرات في الاشهر الاخيرة للمساعدة على التمهيد للاستفتاء التاريخي انه وعد السودان بشطبه عن لائحة الدول المتهمة بدعم الارهاب اذا اعترف بنتائج الاقتراع.

وقال السناتور الديمقراطي الذي يرئس لجنة العلاقات الخارجية والقريب من البيت الابيض "بما ان السودان قام بهذه الخطوة المهمة فسنبدأ هذه المراجعة".